

Distr.: General
14 November 2014
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الستون
١٦ شباط/فبراير - ٦ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف
بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع
أشكال التمييز ضد المرأة

قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالنظر في التقرير الدوري الخامس لأذربيجان

إضافة

ردود أذربيجان**

[تاريخ الاستلام: ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤]

* CEDAW/C/60/1.

** تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

الإطار القانوني والسياسي

١ - وردت إشارات إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في قرار محكمة استئناف غانجا في قضيتين جنائيتين كما يلي:

- حُكم على مجدي أحمدوف بالعمل الإصلاحي لمدة سنة بقرار محكمة شامكير الإقليمية بتاريخ ٢١ - ١ - ٢٠١٣. بموجب المادة ٢٢١-١ من القانون الجنائي، لمنع زوجته من التدريس بالمدرسة والتسبب في أضرار بصحتها أمام الأطفال.

وغيرت محكمة استئناف غانجا الحكم إلى السجن لمدة ستة أشهر.

- حُكم على صاقت ممدوف بالسجن لمدة ٤ سنوات و ٦ أشهر بقرار محكمة غانجا للجرائم الخطرة المؤرخ ٢٢-٤-٢٠١٤. بموجب المادة ١٢٦-١ من القانون الجنائي، للتسبب في أضرار بصحة زوجته أيتان ممدوفا. وأقرت محكمة استئناف غانجا القرار.

ووردت إشارات في كلتا القضيتين إلى **المادة ٢ (ب) والمادة ٥ (أ)** من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وينص دستور جمهورية أذربيجان على المساواة بين الرجال والنساء. ووفقا للمادة ٢٥ - ثانيا من الدستور، يتمتع الرجال والنساء بذات الحقوق والحريات. ووفقا للمادة ٢٥ - ثالثا من الدستور، تكفل الدولة المساواة للجميع في الحقوق والحريات، بغض النظر عن العنصر أو الجنسية أو الديانة أو اللغة أو نوع الجنس أو الأصل أو المركز المالي أو المهنة أو المعتقدات السياسية أو العضوية في الأحزاب السياسية أو النقابات العمالية أو غيرها من المنظمات العامة. ولا يمكن تقييد حقوق المواطن وحياته بسبب العنصر أو الجنسية أو الديانة أو اللغة أو نوع الجنس أو الأصل أو المعتقد أو الانتماء السياسي أو الاجتماعي.

ويقرر قانون تحقيق المساواة بين الجنسين لعام ٢٠٠٦ الأسس لأنشطة مؤسسات الدولة الرامية إلى ضمان مركز التساوي في الحقوق بين الرجال والنساء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المجالات، من أجل كفالة تكافؤ الفرص في التمتع بالحقوق المدرجة أعلاه ومنع التمييز القائم على نوع الجنس.

٢ - ووفقا للمرسوم الرئاسي لجمهورية أذربيجان المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اعتمدت بموجب القرار ذات الصلة لمجلس الوزراء في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ من أجل تنفيذ قانون منع العنف المنزلي، "قواعد النظر في شكاوى العنف المنزلي التي تخلو من

عناصر جنائية“، و”قواعد التسجيل الوقائي لمرتكبي العنف المنزلي وتنفيذ العمل التثقيفي - الوقائي حيال أولئك الأفراد“ و”قواعد إنشاء وتشغيل قاعدة البيانات المتعلقة بالعنف المنزلي“، و”قواعد نشاط مراكز تقديم المساعدة للذين تعرضوا للعنف المنزلي“ و”قواعد اعتماد المراكز غير الحكومية لتقديم المساعدة للذين تعرضوا للعنف المنزلي“.

وعقب اعتماد القانون الوطني بشأن منع العنف المنزلي لوحظ انخفاض في عدد تلك الحالات في الإحصاءات. وبالتالي، فقد سُجِّلَت ٤ ٤٩٨ واقعة في عام ٢٠١٠ و ٤ ٢٨٠ في عام ٢٠١١ و ٣ ٢١٨ في عام ٢٠١٣.

٣ - وفيما يتعلق بهذه المسألة تستمر عملية تنسيق التشريعات الأخرى وفقا للتغييرات التي أدخلت على قانون الأسرة.

الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة

٤ - قُدمت ”لوائح رقابة الدولة على ضمان المساواة بين الجنسين“ إلى إدارة رئيس جمهورية أذربيجان للموافقة عليها. وتُنظم القواعد سلطات ومهام اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل فيما يتعلق بكفالة المساواة بين الجنسين والتنسيق بين الكيانات وحقوق والتزامات الموظفين الحكوميين المسؤولين عن القضايا الجنسانية، وغيرها. وتستند هذه القواعد إلى سياسة اللجنة الرامية لأن تُصبح سلطة تنفيذية مركزية قوية من أجل تنفيذ جميع المبادرات اللازمة التي تقوم بها الحكومة في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إطار الاتفاقية، وتنسيق ومراقبة تنفيذ السياسة والبرامج. وستدعم تلك القواعد إنفاذ القوانين والسياسات القائمة.

التدابير الخاصة المؤقتة

٥ - يجري النظر في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ في تنفيذ الفقرة المتعلقة بـ ”زيادة مشاركة المرأة الانتخابية والقضاء على التحديات التي تواجه مشاركتها“ من ”برنامج الدولة بشأن تخفيف وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥“. وبالنظر إلى السنة الأخيرة في الفترة المذكورة وإلى الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر، عقدت اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل ومجلس المرأة التابع لحزب أذربيجان الجديد عدة اجتماعات في المناطق من أجل زيادة النشاط الاجتماعي - السياسي والثقافي للمرأة، ونشرا كتيبات بشأن ”البلديات والمرأة“. وشارك في هذه الاجتماعات ٢ ٥٠٠ ممثل من ٦٠ منطقة.

التميطات والممارسات الضارة

٦ - مشروع "دور الأسرة الحديثة في تنمية المجتمع"

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أطلقت اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل، بالتعاون مع اتحاد النقابات العمالية لجمهورية أذربيجان، مشروع "دور الأسرة الحديثة في تنمية المجتمع" في جميع مدن ومناطق الجمهورية مع التركيز على التوعية بين أعضاء الاتحاد في ميدان حل المشاكل الأسرية، وتحليل تأثير المشاكل الأسرية على سير العمل، ومشاكل الجمع بين واجبات العمل والواجبات الأسرية.

وكان الغرض من المشروع هو العمل بواسطة ٢٦ منظمة عضوا في الاتحاد على توعية أعضاء هذه المنظمات في ميدان الحالة الاجتماعية للأسر الأذربيجانية، والآثار الواقعة على الجو النفسي في الأسرة (تأثير العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة على سير العمل والعكس بالعكس)، وتوفير الوعي القانوني، من أجل زيادة الرقابة العامة. وفي إطار المشروع نُشرت ووزعت بين السكان كتيبات معنونة "الصحة الإنجابية"، و "الفحص الطبي قبل الزواج"، و "قولوا لا للإيدز"، و "خذ الفحص الطبي بشأن الإيدز"، و "الترابط بين الوالدين والأطفال"، و "اختر نمط حياة صحيا"، و "احترام كبار السن ورعايتهم"، و زواج الأقارب والآثار المترتبة عليه"، و "الاتجار بالبشر"، و "نحن نقول لا للمخدرات"، و "أبجديات الأسرة"، و "المناخ النفسي داخل الأسرة"، و "الأسرة والعمل"، و "العنف الأسري والطفل".

وأجرى ممثلو الاتحاد مناقشات عامة بشأن المواضيع التالية:

- الزواج المبكر وآثاره
- حالات العنف المنزلي في الحياة اليومية
- حماية القيم الأخلاقية الوطنية وثقافة الأسرة والعلاقة بين الأجيال
- أخذ مشاكل الناس الذين تقع على عاتقهم واجبات أسرية في الاعتبار لدى تنفيذ السياسة الوطنية، وتحقيق مساواة فعلية في المواقف والإمكانيات بين أصحاب الأعمال الذكور والإناث، وما إلى ذلك.

واستمر المشروع ٦ أشهر منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وشمل ممثلي النقابات العمالية في ٢٦ مجالا من مجالات الحياة من ٩ مناطق.

مشروع "الأسرة الصحية هي الضمان لمستقبل صحي"

إن إعداد جيل شاب مُشبع بروح الاحترام للتاريخ الوطني والتراث الثقافي والتقاليد الأذربيجانية والقيم الوطنية والعالمية هو اليوم من التوجهات ذات الأولوية للسياسة الأسرية.

وتضطلع اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل، بمشاركة خبراء مهنيين من مختلف المجالات بصورة دائمة، بمشروع توعية واسع النطاق بعنوان "الأسرة الصحية هي الضمان لمستقبل صحي" يُركز على صون قيم الأسرة وتشجيع نمط حياة صحي بين جيل الشباب.

وفي إطار هذا المشروع، اضطلع بحملات توعية بين المسؤولين بشأن المواضيع التالية:

- بيئة الأسرة وأهمية الفحص الطبي للأشخاص المقبلين على الزواج
- التوعية بشأن التشريعات (أثر العنف المنزلي على الأواصر الأسرية، وأهمية عقد الزواج)
- العوامل التي تؤثر على الحالة النفسية للشباب

وفي إطار هذا المشروع اضطلع بفعاليات في مركز التحقيق التابع للقوات المسلحة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤، وفي المدرسة العسكرية العليا التي تحمل اسم حيدر علييف (شباط/فبراير ٢٠١٤)، وفي الإدارات العسكرية الإقليمية (نيسان/أبريل ٢٠١٤).

وأهديت إلى مكاتب جميع الإدارات والمدارس العسكرية المذكورة أعلاه الكتيبات المعنونة ("الصحة الإنجابية"، و "الفحص الطبي قبل الزواج"، و "قولوا لا للإيدز"، و "خذ الفحص الطبي بشأن الإيدز"، و "الترابط بين الوالدين والأطفال"، و "احتر نمط حياة صحياً"، و "احترام كبار السن ورعايتهم"، و "زواج الأقارب والآثار المترتبة عليه"، و "الانحجار بالبشر"، و "نحن نقول لا للمخدرات"، و "أبجديات الأسرة"، و "المناخ النفسي داخل الأسرة"، و "الأسرة والعمل"، و "العنف الأسري والطفل").

مشروع "فلنتعلم من تجربة الكبار"

لأغراض تنفيذ سياسة الدولة بشأن الأسرة والجنسين، وزيادة احترام جيل الشباب لكبار السن، وإعداد الشباب للحياة الأسرية أُطلق في عام ٢٠١٣، بالتعاون مع السلطات التنفيذية للمقاطعات وبمشاركة مجالس المقاطعات لكبار السن من الرجال والنساء وممثلي الشباب مشروع التوعية الطويل الأجل بعنوان "فلنتعلم من تجربة الكبار". واضطلع

بفعاليات هذا المشروع في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ حتى نيسان/أبريل ٢٠١٤ في ١٢ من السلطات التنفيذية للمقاطعات التابعة لمدينة باكو. وعُقد المؤتمر النهائي بالتعاون مع مجلس المرأة التابع لحزب أذربيجان الجديد في عام ٢٠١٤. ويستمر المشروع في الوقت الحالي في جميع مناطق أذربيجان.

ووزعت على جميع المشتركين في هذه الفعاليات الكتيبات التي نشرتها اللجنة والمعنونة: ("الصحة الإنجابية"، و "الفحص الطبي قبل الزواج"، و "قولوا لا للإيدز"، و "خذ الفحص الطبي بشأن الإيدز"، و "الترابط بين الوالدين والأطفال"، و "احترام نمط حياة صحياً"، و "احترام كبار السن ورعايتهم"، و "زواج الأقارب والآثار المترتبة عليه"، و "الانتحار بالبشر"، و "نحن نقول لا للمخدرات"، و "أبجديات الأسرة"، و "المناخ النفسي داخل الأسرة"، و "الأسرة والعمل"، و "العنف الأسري والطفل").

التدريب على "قيم الأسرة والقضايا الإنسانية في وسائط الإعلام الجماهيري"

لأغراض توجيه انتباه المجتمع إلى المشاكل الأسرية وتنفيذ سياسة الدولة للأسرة، وتنشئة جيل شاب بعيداً عن القوالب النمطية للجنسين، والدعاية للتسامح ونمط الحياة الصحي في الأسرة، اضطلع بدورات تدريبية خاصة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ لممثلي وسائط الإعلام الجماهيري. وكان الغرض الرئيسي من التدريب تحليل المشاكل العاجلة لتأثير وسائط الإعلام الجماهيري على الأطفال والشباب والأسر وطريقة حل هذه المشاكل. وفي النهاية مُنحت شهادات للمشاركين.

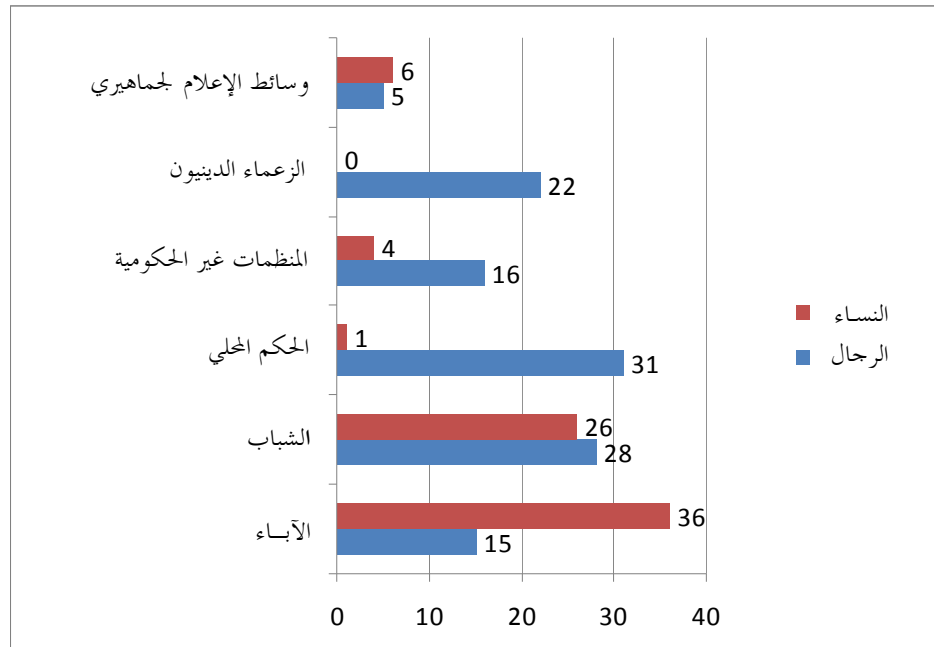
مهرجان أفلام "الأسرة الأذربيجانية"

تضطلع اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل بشكل دائم بمشاريع توعية. وأحد مشاريع التوعية هذه التي تُفذت بنجاح في اتجاه استخدام القدرات السينمائية هو مهرجان أفلام "الأسرة الأذربيجانية" الذي عُقد بالفعل في السنوات ٢٠٠٩-٢٠١٤ بالتعاون مع مؤسسة حيدر علييف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وخلال هذه السنوات عُرض في المهرجان أكثر من ١٧٠ فيلماً. وأُرسلت الأفلام المعروضة بشأن مواضيع معينة (العنف الأسري، والانتحار بالبشر، والزواج المبكر، والمساواة بين الجنسين، وغيرها) إلى جميع السلطات التنفيذية للمقاطعات بغرض العرض في مراكز الدراسات لتوعية السكان.

٧ - وأجريت مناقشات لأفرقة متخصصة بشأن الزواج المبكر في المنطقة الجنوبية والمنطقة الغربية لأذربيجان بمشاركة العاملين التابعين للجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل واليونيسيف.

وإجمالاً، أجريت ٤٩ مناقشة لأفرقة متخصصة بمشاركة ١٩٠ شخصاً في كل فريق. ويبلغ العدد الإجمالي للمستجيبين من الأفرقة المتخصصة، بمن فيهم الأطفال والشباب (الفتيات والفتيان)، والآباء والمعلمون (النساء والرجال)، والزعماء الدينيون، وهيئات الحكم المحلي (البلديات والسلطة التنفيذية)، والمنظمات غير الحكومية، وممثلو وسائط الإعلام الجماهيري ١٩٠ شخصاً (٧٣ من النساء و ١١٧ من الرجال ممن تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ٥٥ سنة وينتمون إلى خلفيات مهنية مختلفة)

عدد الأشخاص المشاركين في مناقشات الأفرقة المتخصصة بحسب نوع الجنس



جُمعت البيانات الأولية من خمس مناطق في أذربيجان. واختيرت هذه المناطق للأسباب التالية:

- رأس مال البلد، وأكثر المدن تصنيعاً وتحضراً.
- بعض المناطق المعروفة بآرائها المحافظة، والتي تُحاول الحفاظ على معاييرها وقيمها الثقافية والتقليدية.
- المناطق التي يعيش فيها لاجئون ومشردون ومهاجرون من مناطق أخرى في أذربيجان والذين تُعتبر آراؤهم ومفاهيمهم ذات أهمية نظراً لأن هؤلاء الأشخاص "ناقلون" رئيسيون للمعايير الاجتماعية التي تؤثر على زواج الأطفال.
- أشد مناطق أذربيجان تمسكاً بالتقاليد والتي يعتبرها البعض أيضاً المناطق التي تُشجع فيها ممارسة الزواج المبكر بشكل خاص ولها تاريخ طويل في هذا الشأن.
- المناطق التي تتسم بتنوع وتعدد الأعراق والثقافات.

وبعد مناقشات الأفرقة المتخصصة قامت اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل واليونيسيف بتنظيم واعتماد مشروع عن "منع الزواج المبكر عن طريق زيادة المعرفة والمهارات والوعي". ويُنفذ المشروع خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ في ٤ مقاطعات من المنطقة الجنوبية لأذربيجان (مجموعها ١٧ قرية). وكانت الأهداف الرئيسية للمشروع زيادة المعرفة عن طريق إنشاء هياكل مجتمعية وإقامة فعاليات لحملات اجتماعية، فضلاً عن تخفيض عدد حالات الزواج المبكر. ويُنفذ المشروع بنجاح.

وكانت الأعمال الرئيسية المضطلع بها في المشروع كما يلي:

- تنفيذ خطة عمل بشأن الزواج المبكر في المجتمعات المحلية، وخفض عدد حالات الزواج المبكر عن طريق زيادة الوعي في الميدان ذي الصلة
- تنظيم حلقات عمل تدريبية للأطفال في سن الدراسة وللشباب بشأن اتخاذ القرار والاتصال، وحل المنازعات، والزواج المبكر ومواضيع أخرى
- تنظيم حلقات عمل تدريبية من أجل زيادة الوعي والمعرفة لدى الوالدين (وبخاصة الأمهات) بشأن الآثار السلبية للزواج المبكر
- التأكيد على أهمية تعليم الفتيات والتركيز عليها في إطار الحملة الجماهيرية المعنونة "التعليم هو مستقبلي"

- الدعوة إلى التمسك بقيم الأسرة في إطار الحملة الجماهيرية "يوم الأسرة"
- إقامة مهرجانات سينمائية ومسرحية تصور الآثار السلبية للزواج المبكر: توجيه الاهتمام الرئيسي إلى التعليم والصحة وتعزيز حقوق الإنسان، فضلاً عن قيام الطلاب الموهوبين بإعداد رسومات تخطيطية وعرضها بالمدارس

العنف ضد المرأة

٨ - في القرار ذي الصلة لمجلس الوزراء المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ المتخذ من أجل تأهيل الأشخاص الذين تعرضوا للعنف المتزلي جرى النظر في "قواعد اعتماد المراكز غير الحكومية لتقديم المساعدة للأشخاص الذين تعرضوا للعنف المتزلي".

وأعدت وزارة العمل والحماية الاجتماعية للسكان في جمهورية أذربيجان خطة تدابير بشأن "توفير الحماية الاجتماعية والمساعدة القانونية، وتنفيذ التدابير اللازمة للقضاء على أسباب العنف المتزلي".

وعقدت حلقة دراسية بشأن "دمج الجهود الرامية إلى حماية ضحايا العنف المتزلي وتقديم المساعدة لهم" بمبادرة من وزارة العمل والحماية الاجتماعية للسكان في جمهورية أذربيجان ومكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في باكو وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم ٣٣١ المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ من أجل الدعاية لقانون منع العنف المتزلي وتنفيذه.

واعتمدت وزارة العمل والحماية الاجتماعية للسكان في جمهورية أذربيجان ٧ مراكز غير حكومية لتقديم المساعدة للأشخاص الذين تعرضوا للعنف المتزلي.

وتتاح المعلومات التفصيلية عن مراكز المساعدة غير الحكومية على الموقع

www.mlsp.gov.az

وبالنظر إلى أهمية مراكز تقديم المساعدة للأشخاص الذين تعرضوا للعنف المتزلي أدرجت المقترحات المتعلقة بإنشاء هذه المراكز في باكو وغانجا في البرنامج الحكومي للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لمناطق جمهورية أذربيجان (٢٠١٤-٢٠١٨).

٩ - وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ صدرت ٤ أوامر طويلة الأجل وكُفل تنفيذها.

الاتجار بالبشر واستغلال البغاء

١٠ - زادت حكومة أذربيجان من جهودها لإنفاذ القانون بتشديد قوانينها المناهضة للاتجار بإصدار تشريعات جديدة. فيحظر قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٥ والمادة ١٤٤ من القانون الجنائي الاتجار بالجنس والعمل القسري، ويفرضان عقوبات بالسجن لمدة تتراوح بين ٥ و ١٥ سنة، وعقوبات صارمة بشكل كاف وعقوبات متناسبة مع العقوبات المنصوص عليها للجرائم الخطيرة الأخرى، مثل الاغتصاب. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٣، عدّلت الحكومة المادة ١٤٤ من القانون الجنائي لمواءمتها مع القانون الدولي، وذلك بإزالة عنصر النقل العابر للحدود بوصفه عنصرا ضروريا للجريمة، وزيادة العقوبات المفروضة على العمل القسري، وبيان أنه لا يلزم التدليل على استخدام القوة أو التدليس أو القسر لإثبات جريمة الاتجار بالأطفال لأغراض الجنس وإقامة مسؤولية جنائية عن تزوير وثائق الهوية إذا ما ارتكب لأغراض الاتجار بالأشخاص.

١١ - ونشرت وزارة خارجية الولايات المتحدة تقريرها السنوي بشأن مكافحة الاتجار بالبشر في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويُحلل التقرير الحالة في ١٨٧ بلدا مقسمة إلى أربع مجموعات. وأدرجت أذربيجان ضمن المجموعة الثانية، وأبلغت حكومة أذربيجان عن ٢٣٨ واقعة جنائية منها ٨٠ حالة اتجار بالبشر، و ٤ حالات للعمل القسري في عام ٢٠١٣. وقدم للمحاكمة ١٧ شخصا بتهمة الاتجار بالبشر (١٤ امرأة و ٣ رجال)، وسُجل ٥٦ ضحية للاتجار بالبشر (٤١ امرأة و ١٥ رجلا).

وتم توظيف ٣٧ ضحية للاتجار بالبشر في المأوى وأُخذت التدابير المناسبة لحمايتهم. وقُدّمت المساعدة النفسية والطبية والملابس لجميع الضحايا. ولدى إصدار مجلس الوزراء للقرار ذي الصلة مُنح ٥٠ ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر استحقاق الحصول على مبلغ مقطوع. وقدم صندوق مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر معونة مالية إلى ١٣ ضحية. وتم إتاحة فرص عمل جديدة لتشغيل ٢٢ ضحية وأُرسل ٢١ ضحية للحصول على الدورات المهنية.

ونتيجة للعمليات المضطلع بها في النصف الأول من عام ٢٠١٤، سُجل ١٣١ قضية جنائية شملت ٥٠ قضية للاتجار بالبشر، و ٣ قضايا للعمل القسري. وقدم للعدالة ١٤ شخصا متهمين بالاتجار بالبشر والعمل القسري (١٢ امرأة ورجلان)، وسُجل ٤٩ ضحية للاتجار بالبشر (٤٦ امرأة و ٣ رجال). وتم توظيف ١٧ ضحية للاتجار بالبشر في مأوى (١٥ امرأة ورجلان، من بينهم أجنيبان).

١٢ - وتمت الموافقة على "خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨" بموجب مرسوم رئاسي في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤. وتهدف خطة العمل إلى كفالة اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر، وتحسين الإطار المعياري والآليات المؤسسية، وزيادة كفاءة الأنشطة المتبادلة للهيئات الحكومية، وكفالة تنفيذ الالتزامات الدولية لأذربيجان في هذا المجال.

ويعمل منذ أيار/مايو ٢٠١٣ مركز التأهيل وإعادة الإدماج لضحايا الاتجار بالبشر والاتجار بالبشر المحتمل، في إطار الاتحاد العام للتنمية الإقليمية "تماس" بدعم من مركز مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر التابع لوزارة العمل والحماية الاجتماعية للسكان والأمم المتحدة.

المشاركة في الحياة السياسية والعامة

١٣ - وفقاً لإحصاءات ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كان هناك ١١٣٤ امرأة تعمل في القضاء، منهن ٧٦ امرأة يشغلن مناصب رفيعة فيه. ويبلغ عدد القاضيات ٦٥ قاضية منهن ٤٢ امرأة في المحكمة الابتدائية، و ١٥ امرأة في محكمة الاستئناف، و ٦ نساء في المحكمة العليا. وهناك قاضيتان بين قضاة المحكمة الدستورية (٩ قضاة).

مشروع "القيادة النسائية في الحكم المحلي"

هذا المشروع أطلقته وتتولى إدارته منظمة الطرف المناظر، وتموله وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. وفي إطار المشروع المذكور نُظمت دورات تدريبية وحلقات دراسية خاصة بشأن "تحسين قيادة المرأة وتمثيلها في عملية اتخاذ القرار" في المناطق المختلفة بالجمهورية. والغرض من هذا المشروع هو القيام بحملة توعية بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتحسين مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية، وتعزيز السياسة الجنسانية في أذربيجان.

برنامج "داياغ" للتوجيه

بدأت اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل برنامج "داياغ" للتوجيه بالاشتراك مع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي لصالح النساء العضوات في المجالس البلدية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. وعُقدت في إطار ذلك المشروع دورات تدريبية وحلقات دراسية خاصة ومؤتمر بشأن "تحسين القيادة النسائية في الحكم المحلي". وعُقد وفد من المشاركين

الألمان في مؤتمر "تحسين القيادة النسائية في الحكم المحلي" اجتماعاً مع ممثلي اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل.

ونتيجة لحملة التوعية التي اضطلعت بها اللجنة الحكومية زاد تمثيل المرأة في البلديات من ٤ في المائة (عام ٢٠٠٤) إلى ٢٦,٥ في المائة (عام ٢٠٠٩). وهناك ١٣٧ ٤ عضوة في المجالس البلدية و ٣٠٢ من النساء رئيسات للمجالس البلدية.

التعليم

١٤ - تنص المادة ٥-٣ من قانون التعليم في جمهورية أذربيجان الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على أن تكفل الدولة تهيئة الظروف المناسبة اللازمة لتوفير التعليم لجميع المواطنين ولا تسمح بالحرمان من أي صف أو مستوى أو شكل للتعليم. وتكفل الدولة توفير التعليم ومنع أي شكل من أشكال التمييز ضد المواطنين بغض النظر عن نوع الجنس أو العنصر أو اللون أو اللغة أو الديانة أو الآراء السياسية أو الجنسية أو المركز الاقتصادي أو لاجتماعي أو المنشأ أو الظروف الصحية للمواطنين.

ووفقاً للمادة ١٣ من قانون تحقيق المساواة بين الجنسين "تكفل الدولة تهيئة فرص متكافئة للذكور والإناث لممارسة الحق في التعليم". ويكفل رب العمل تهيئة ظروف متساوية للذكور والإناث لممارسة حقهم في التعليم الأساسي ومواصلة التعليم، والحصول على إجازة لأغراض التعليم. وتكفل الدولة تهيئة فرص متساوية للإناث والذكور في القبول بجميع المؤسسات التعليمية بغض النظر عن شكل الممتلكات، وتوفير المنح الدراسية للطلاب ووضع خطة تعليمية انتقائية وتقييم المعرفة. ويتم وضع الكتب الدراسية على أساس مبدأ المساواة بين الجنسين.

ويتضمن البرنامج الحكومي للتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في جمهورية أذربيجان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ تدابير لمعالجة مشاكل تسرب الفتيات من التعليم. وتُنظم اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل، بالاشتراك مع وزارة التعليم، اجتماعات مائدة مستديرة دورية مع الأخصائيين النفسيين بالمدارس منذ آذار/مارس ٢٠١٤. وقد أُدرجت الشؤون الجنسانية ضمن الاستراتيجية العامة لوزارة التعليم.

العمالة

١٥ - أُدرجت المشاكل ذات الصلة بتوظيف المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين ضمن استراتيجية العمالة لجمهورية أذربيجان (٢٠٠٦-٢٠١٥) واعتمد البرنامج الحكومي لتنفيذ

استراتيجية العمالة لجمهورية أذربيجان. بموجب المرسوم الرئاسي رقم ١٨٣٦ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

ولتحقيق المساواة بين الجنسين في إطار البرنامج الحكومي تتخذ تدابير لتعزيز الرقابة على توفير فرص عمل في المؤسسات والمنظمات للمواطنين المحتاجين إلى الحماية الاجتماعية عن طريق تحديد حصص ثابتة لذلك، وزيادة قدرة المرأة التنافسية في سوق العمل، وتزويد المرأة بالقدرات المهنية والتعليم الإضافي.

ووفقاً للقانون المتعلق بـ "إدخال تعديلات وإضافات على بعض تشريعات جمهورية أذربيجان فيما يتعلق بتطبيق القانون على تحقيق المساواة بين الجنسين" المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، يُضاف البندان 'و' و 'ز' التاليان إلى الالتزامات الأساسية لرب العمل المبينة في المادة ١٢ من قانون العمل:

'و' معاملة العاملين على قدم المساواة وإيجاد فرص متكافئة لهم بغض النظر عن نوع الجنس خلال عمليات توظيفهم وترقيتهم وتدريبهم المهني وإعادة تدريبهم ورفع كفاءتهم وتقييم جودة عملهم، وفصلهم من العمل؛

'ز' تهيئة ظروف عمل متساوية للعاملين الذين يقومون بالعمل ذاته بغض النظر عن نوع جنسهم، وعدم تطبيق تدابير تأديبية مختلفة بشأن الانتهاكات نفسها واتخاذ التدابير اللازمة لمنع التمييز القائم على نوع الجنس والتحرش الجنسي.

وأضيف البند التالي إلى المادة ٥٠-٢ من قانون العمل:

لا يقتصر الإعلان عن المسابقة على الموظفين المنتمين لنوع الجنس ذاته، إلا كما ينص القانون.

وأضيف البند التالي إلى المادة ٦٩-٣:

في حالات التحرش الجنسي، أو في الحالات الأخرى المنصوص عليها بالقانون، يجوز للموظف أن يُنهي عقد توظيفه في التاريخ الذي حدده في طلبه.

وأضيف البند التالي إلى المادة ١٩٥:

في حالة التحرش الجنسي بالموظف يتحمل رب العمل كامل التبعة المالية.

١٦ - ويجدر بالذكر أنه كان هناك خطأ في الأرقام المعروضة، وبالتالي فإن مجموع حالات انتهاك قانون العمل التي حددتها إدارة تفتيش العمل الحكومية في مختلف المؤسسات والمكاتب

والمنظمات في عام ٢٠١٢ يبلغ ١٦ ٣٩١ حالة، ترتبط منها بانتهاكات لحقوق المرأة ٥١ حالة (وليس ٥١ في المائة).

الصحة

١٧ - اعتمد البرنامج الحكومي بشأن تحسين صحة الأم والطفل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

ومن أجل تخفيض معدل حالات الإجهاض قامت وزارة الصحة في جمهورية أذربيجان بما يلي:

- اعتمدت بروتوكولات سريرية بشأن "الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة" في عام ٢٠٠٩

- نشرت كتابا دراسيا بشأن "الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة" لطلاب جامعة الطب الأذربيجانية وكليات الطب في أذربيجان في عام ٢٠١٠

- دربت معلمي جامعة الطب الأذربيجانية ومعلمي كليات الطب في أذربيجان وفقا للكتاب الدراسي والبروتوكول السريري المذكورين أعلاه

- زادت ساعات التدريس بشأن تنظيم الأسرة من ٧ ساعات إلى ٣٧ ساعة في الدورات الدراسية الإطارية لعلم التوليد وطب النساء

- أحرزت دورات تدريبية لأطباء الأسرة وأطباء الأطفال والمرضات والقابلات بشأن تنظيم الأسرة والخدمات الاستشارية

- أنشأت مستوصفات "صديقة للشباب" لتقديم خدمات الصحة الإنجابية

وأدرجت وزارة الصحة المادتين التاليتين في خططها لتدابير تنفيذ البرنامج الحكومي المعني بالشباب الأذربيجاني للفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

(أ) ٢-٣-٦-٦ تنظيم المحاضرات المتعلقة بمنع الزواج المبكر للشباب والأحداث

(ب) ٢-٥-٦-٦ تنظيم المحاضرات المتعلقة بنمط الحياة الصحي والصحة الإنجابية

للشباب والأحداث

١٨ - التدابير التي اتخذتها وزارة الصحة بشأن الوقاية من الوفيات النفاسية:

- اعتماد البرنامج الحكومي المعني بتحسين صحة الأم والطفل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠

- إصدار الأمر رقم ٢١ المؤرخ ٦-٣-٢٠١٣ لوزارة الصحة بشأن تقديم المساعدة في الفترة السابقة للولادة، والأمر رقم ٢٤ المؤرخ ١٨-٣-٢٠١٣ لوزارة الصحة بشأن العلاج بالمستشفيات للنساء الحوامل ومقصورات المخاض حديثا والأطفال حديثي الولادة وقامت وزارة الصحة بإعداد وتنفيذ البروتوكولات السريرية ذات الصلة بشأن ما يلي:
- التوجيهات الموافق عليها بشأن مساعدي التوليد في عمليات الولادة
- التوجيهات المتعلقة بتقديم الخدمات السابقة للولادة في غرفة استشارة النساء والمؤسسات الطبية الخارجية - والمتعددة التخصصات
- واعتمدت وزارة الصحة ٢٢ بروتوكولا سريريا بشأن خدمات المساعدة المقدمة للوالدين وفي حالات الولادة.
- البروتوكولات التي اعتمدها وزارة الصحة للوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل:
- البروتوكول السريري بشأن تقديم الخدمات السابقة للولادة للنساء الحوامل حملا طبيعيا
- البروتوكول السريري بشأن الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل
- البروتوكول السريري بشأن العمليات القيصرية
- البروتوكول السريري بشأن الفحص المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للكبار والمراهقين
- ووفقا للمعلومات المقدمة من مركز المخدرات الجمهوري هناك ٣٠.٠٠٠ متعاطٍ للمخدرات في أذربيجان، من بينهم ٤٠٠ امرأة. وأغلب الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (٦٠ في المائة) هم من متعاطي المخدرات، وتنتقل العدوى إلى النساء بصورة رئيسية من أزواجهن. ويقوم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز منذ عام ٢٠٠٦ بتمويل علاج الأشخاص المصابين بهذا المرض. وتحمل وزارة الصحة منذ عام ٢٠١٠ جانبا من هذه النفقات. وسيتحمل البلد كامل هذه النفقات بعد عام ٢٠١٥.

المرأة الريفية

١٩ - أعدت منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة في أذربيجان مشروعاً بشأن "تقديم الدعم لتنمية قدرات المرأة الريفية فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والجنسانية للتنمية الريفية المستدامة" (٢٠١٤-٢٠١٥).

وتتمثل الأهداف العامة لهذا المشروع في إتاحة المشاركة على قدم المساواة للمرأة في الحياة الاقتصادية، وتحسين تمكين المرأة الاجتماعي - الاقتصادي، وإعداد الدورات التدريبية للتوعية والتثقيف وتقديم الدعم لإدراج المرأة في قطاع العمل بأجر.

تعزيز مشاركة المرأة الريفية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥

أطلقت اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل مشروعاً بشأن "تعزيز مشاركة المرأة الريفية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية" بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف المشروع إلى تقديم الدعم للجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل في جمهورية أذربيجان من أجل تنفيذ التدابير الوطنية استجابة لتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتشجيع مشاركة المرأة الريفية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالقيام بما يلي:

- تقديم الدعم للنساء الريفيات الراغبات في زيادة مستوى نشاطهن الاقتصادي عن طريق تنمية القدرات وبناء الشبكات؛
- تعزيز دور المرأة الريفية في عملية اتخاذ القرار المجتمعية عن طريق تنمية القدرات وبناء الشبكات؛
- توعية القطاع الخاص (المصارف والوحدات الائتمانية غير المصرفية والشركات الخاصة) بشأن الاحتياجات الجنسانية واهتمامات المرأة في المناطق الريفية؛
- بناء قدرة اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل على تلبية احتياجات المرأة الريفية عن طريق الدعوة ووضع السياسات والأنشطة البرنامجية.

وعقدت اللجنة الحكومية بالاشتراك مع حزب أذربيجان الجديد اجتماعات في المناطق من أجل تحسين نشاط المرأة في الحياة الاجتماعية والثقافية، ومشاركتها في عملية اتخاذ القرار في الفترة حزيران/يونيه - أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وشارك في هذه الاجتماعات ٢٥٠٠ ممثل من ٦٠ منطقة.